

Distr.: General
29 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء التي عقدتها الجمعية العامة
مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
عملاً بالقرار ٢١٩/٦٧

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولاً - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢ - وتولى تنظيم جلسات الاستماع رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وقد عُقدت جلسات الاستماع في إطار العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160913 160913 13-46139 (A)



٣ - وأنشأ رئيس الجمعية العامة فرقة عمل مؤلفة من ممثلي المنظمات غير الحكومية وشبكات المجتمع المدني والقطاع الخاص لإسداء المشورة إليه بشأن التحضير لجلسات الاستماع. وعملاً بالقرار ٢١٩/٦٧، جاءت مشاركة منظمات المجتمع المدني في جلسات الاستماع غير الرسمية استناداً إلى التوصيات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بخبراتها المحددة وانخراطها في قضايا الهجرة الدولية والتنمية. وعقب ذلك نظرت الدول الأعضاء في القائمة المقترحة لمنظمات المجتمع المدني على أساس عدم الاعتراض.

٤ - وحضر الجلسات أكثر من ٣٠٠ ممثل للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني غير الحاصلة على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقطاع الخاص، ونحو ٨٠ دولة عضواً، والعديد من ممثلي المنظمات الدولية.

٥ - وتمثل الهدف الرئيسي لجلسات الاستماع في تحديد تدابير ملموسة لتعزيز الاتساق والتعاون على جميع المستويات بهدف زيادة فوائد الهجرة الدولية لما فيه مصلحة المهاجرين والبلدان على السواء وزيادة ربطها بالتنمية الذي يعد أمراً مهماً، مع الحد من آثارها السلبية، وهو الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣.

٦ - وأدى رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام ببيانين استهلايين. وأعقب ذلك فريق مناقشة افتتاحي وأربع حلقات نقاش حوارية وعروض قدمها مهاجرون شباب. وقيم فريق المناقشة الافتتاحي التقدم الذي أحرزه المجتمع المدني في تنفيذ جدول الأعمال العالمي في مجال الهجرة منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول عام ٢٠٠٦، وناقش التوقعات للحوار الرفيع المستوى الوشيك الانعقاد، وقدم توصيات من أجل المتابعة. وشارك بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة والتنمية، في فريق المناقشة الافتتاحي بصفته أحد المتكلمين. وعلى غرار مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، تمثلت مواضيع حلقات النقاش الأربع في العمالة المهاجرة والتنقل؛ وحقوق المهاجرين وحمايتهم؛ والتنمية البشرية والإجراءات المتصلة بالشتات؛ وحوكمة الهجرة والشراكات المتعلقة بها. وفي ختام جلسات الاستماع، عرض المقرر الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات، في حين أدلى ممثل لمكتب رئيس الجمعية العامة ببيان ختامي. ويرد برنامج جلسات الاستماع مرفقاً بهذه الوثيقة.

ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

٧ - بينت جلسات الاستماع الالتزام الجماعي للدول الأعضاء والمراقبين والدول المراقبة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على إحراز تقدم ملموس في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في عام ٢٠١٣. وأكد المشاركون على أنه منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول في عام ٢٠٠٦، شرعت الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في مناقشات بناءة وتبادلت الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتصل بموضوع الهجرة الدولية والتنمية. وقد عزز ذلك التفهم والثقة. والآن أزف الوقت لتحويل الحوار إلى جدول أعمال عملي المنحى يخرج بتوصيات ملموسة في مجال السياسات العامة والمتابعة.

٨ - وعرض المجتمع المدني برنامج عمل خماسي مؤلف من ثمان نقاط واقترح الاشتراك مع الدول الأعضاء في وضع برنامج عمل مشفوع بمؤشرات ونقاط مرجعية يتم اعتماده في الحوار الرفيع المستوى والمضي قدماً في تنفيذه من خلال عمليات حكومية دولية.

٩ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى اعتماد نهج شامل وقائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية ومحوره المهاجرون إزاء الهجرة والتنمية. ويتعين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، بغية جني الفوائد الكاملة من الهجرة. ويتعين على الحكومات كفالة أن تكون الهجرة مأمونة ومشروعة وتتم في ظروف إنسانية. وتم التركيز على أوجه الضعف التي يعاني منها الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين الذين تكون أوضاعهم غير قانونية. ويستتبع اعتماد نهج مراعي لحقوق الإنسان إزاء الهجرة مساواة جميع المهاجرين في الحصول على الخدمات العامة، من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والضمان الاجتماعي، والعدالة؛ فضلاً عن الأجر المتساوي والحق في الانضمام إلى اتحادات العمل.

١٠ - وسلم المتكلمون بأن غالبية المهاجرين يعبرون الحدود الدولية سعياً إلى العمل اللائق وإلى حياة أفضل أو أكثر أمناً. وقد حثوا الحكومات على التصديق على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والحقوق العمالية وتنفيذها، خاصة تلك التي توفر الحماية للعمال المهاجرين وأسرهم.

١١ - وبغية الحد من التكاليف الاقتصادية والبشرية للهجرة، شدد المشاركون على الحاجة إلى تحسين الأطر التنظيمية المتعلقة باستقدام العمالة. وعلى وجه الخصوص، دعا المشاركون إلى وضع معايير للاستقدام وتطبيقها، من أجل الترخيص لوكالات الاستقدام

ورصدها وتوقيع الجزاءات عليها، وبهدف جعل أرباب العمل يدفعون لقاء استقدام العمال. وأعرب عن رأي مفاده أن التدريب السابق للمغادرة ومضاهاة المهارات قبل انتقال الناس إلى الخارج أمران يعودان بالفائدة على العمال وأرباب العمل معا.

١٢ - وقد دُعيت الحكومات إلى توسيع نطاق الفرص أمام جميع المواطنين للحصول على أسباب رزق مستدامة في بلدانهم. ففي حال توافر العمل اللائق وظروف المعيشة الملائمة في بلدان المنشأ، تصبح الهجرة خيارا لا ضرورة.

١٣ - وقد أدت الأزمات السياسية والبيئية الأخيرة إلى تسليط الضوء على محنة المهاجرين وأسرههم الذين تقطعت بهم السبل في أوضاع إنسانية قاسية. ومع ضرورة تقديم المساعدة والحماية لأولئك الضحايا على أساس مبدأ تلبية الاحتياجات أولا، من المهم أيضا وضع إطار عام لتحديد وضمان حقوق المهاجرين في تلك الظروف على المدى الطويل. وينبغي أن يتضمن الإطار مبادئ عدم التمييز وعدم الإعادة قسرا ووحدة الأسرة، وأن ينص على قواعد وممارسات فعالة فيما يتصل بتدفقات المهاجرين المختلطة. وأوصى المشاركون من المجتمع المدني بأن يشمل ذلك الإطار أيضا المهاجرين من ضحايا العنف والصدمات النفسية في بلدان العبور فضلا عن المهاجرين الذين يكونون في خضم أزمات حادة متصلة بالتراعات أو الكوارث.

١٤ - وأكدت جلسات الاستماع على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه الهجرة الدولية على التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وبالنظر إلى قيام المهاجرين ومجتمعات الشتات بدور هام بإرسال التحويلات المالية إلى الوطن، وبالعامل كقنوات لنقل المعارف والمعلومات، وبنشر الأفكار والمواقف وأنماط السلوك الجديدة، ينبغي الاهتمام بهم باعتبارهم شركاء في التنمية. وحثت الدول الأعضاء على إشراك جماعات الشتات في تخطيطها الإنمائي. وشملت التدابير الملموسة لتعزيز مساهمات مجتمعات المغتربين منح الجنسية المزدوجة وحقوق التصويت، وكفالة إمكانية نقل الاستحقاقات الاجتماعية، بما يشمل المعاشات التقاعدية، فضلا عن الاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية والمؤهلات والمهارات.

١٥ - وشدد المشاركون على ضرورة توافر بيانات وتحليلات جيدة التوقيت وموثوق بها ويسهل الوصول إليها من أجل عمليات وضع السياسات المرتكزة إلى الأدلة والمناقشات العامة المستنيرة. ويوفر الحوار الرفيع المستوى فرصة فريدة لتنفيذ خطة من أجل التنمية المطردة للقدرات لمساعدة البلدان في تحسين جمع بيانات الهجرة واستخدامها.

١٦ - ونشأ توافق عام في الآراء بأن الهجرة، بوصفها عامل تمكين للتنمية الشاملة، ينبغي إدماجها في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي إطار خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، ينبغي تحديد أهداف ومؤشرات بعينها بغية رصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة فوائد الهجرة والتصدي لتحدياتها.

١٧ - وساد اتفاق بضرورة تعزيز التعاون والشراكة والاتساق على جميع المستويات، بما في ذلك تعزيزها فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمهاجرين والمنظمات الدولية. وقد أصبح المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية محفلاً هاماً تجري فيه مناقشات غير رسمية للسياسات والتحديات والفرص المتصلة بالهجرة وللعمل مع جميع أصحاب المصلحة. وأوصى المشاركون بضرورة تعزيز الاتساق بين الوكالات فيما يتعلق بالهجرة، خاصة من خلال المجموعة العالمية المعنية بالهجرة. وساد توافق عام في الآراء بضرورة ترسيخ موضوعي المهاجرين والهجرة، والحوكمة العالمية لهما، في جدول أعمال الأمم المتحدة وفي برامج عمل كيانات الأمم المتحدة. ودعا ممثلو المجتمع المدني إلى إقامة حوار منظم وعلمي المنحى بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

ثالثاً - افتتاح الجلسات

١٨ - افتتح رئيس الجمعية العامة جلسات الاستماع بالترحيب بممثلي المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات أرباب العمل واتحادات العمل، وشبكات الشتات، وجماعات الدعوة، ودوائر البحوث. وشكر رئيس الجمعية للجنة التوجيهية للمجتمع المدني على ما قامت به من عمل شاق للتحضير لجلسات الاستماع وعلى اقتراحها جدول أعمال يشابه بقدر كبير جدول أعمال الحوار الرفيع المستوى.

١٩ - ولاحظ نائب الأمين العام أن الهجرة تشكل أحد الثوابت القليلة للتاريخ البشري، وأنها تؤثر على البلدان كافة. وقد بلغت الهجرة معدلات غير مسبوقة وما فتئت تزداد من حيث الحجم والنطاق والتعقيد والتأثير. وتكاد الهجرة داخل بلدان الجنوب تنتشر بما يماثل الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، مما ينشئ فرصاً وتحديات في الوقت نفسه بالنسبة للتنمية على نطاق العالم. ورغم أن جميع المهاجرين يعبرون الحدود الدولية سعياً إلى فرص عمل أو تعليم أفضل، فإن الكثيرين منهم يرغمون على الهجرة بسبب الفقر، والعنف، والتزاعات، والكوارث الطبيعية.

٢٠ - ويصبح العديد من المهاجرين ضحايا للتهريب والاتجار بالبشر، أو يعانون من التمييز، وكره الأجانب، والعنصرية، أو يتعرضون لظروف عمل لاإنسانية، أو يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المستوى الملائم من الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. وتنتج الهجرة تحديات وفرصا على السواء بالنسبة للمجتمع العالمي وثمة حاجة إلى استجابة عالمية لاستغلال فوائدها وخفض عواقبها السلبية إلى الحد الأدنى. ودعا المتكلمون إلى وضع جدول أعمال بشأن الهجرة الدولية يتسم بالاتساق، والترعة الإنسانية، والارتكاز إلى الحقوق والحقائق، والمنحى العملي، ويقوم على الحوار والتعاون على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية والوطنية والمحلية.

٢١ - وشدد كل من رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام على الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لأن تلك القطاعات تتعامل مع المهاجرين يوميا. ومن المهم أيضا الاستماع إلى أصوات المهاجرين وأخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات. علاوة على ذلك، يتسم المجتمع المدني بأهمية أساسية في المساعدة على تبديد الانطباعات السلبية والآراء المقبولة عن المهاجرين.

٢٢ - وإقامة الشراكات القوية، لا سيما مع القطاع الخاص، أمر أساسي لزيادة الفوائد التي تنجم عن الهجرة وتحسين حالة المهاجرين. وتشكل مساهمات المجتمع المدني ومنظوراته وخبراته مدخلات رئيسية في الحوار الرفيع المستوى، لأسباب ليس أقلها إعطاء المداولات "سمة إنسانية".

٢٣ - ويتيح الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ الفرصة، مستفيدا من الزخم الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، لتحديد سبل إدراج الهجرة في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالفعل، أوصى برنامج العمل المؤلف من ثمان نقاط للمجتمع المدني بإدراج قضايا المهاجرين والهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحث المتكلمان منظمات المجتمع المدني على العمل عن كثب مع حكوماتها الوطنية لكفالة التركيز على هذا الموضوع على النحو الواجب في الاجتماع الرفيع المستوى.

رابعاً - فريق المناقشة الافتتاحي

٢٤ - قيم أعضاء الفريق التقدم المحرز في دفع المناقشة المتعلقة بالهجرة على الصعيد العالمي منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول. وقاموا أيضا بعرض توقعاتهم للحوار الرفيع المستوى الوشيك الانعقاد ومتابعته. وأقر ممثلو المجتمع المدني بأن الحوار الرفيع المستوى الأول أذن ببدء

مرحلة من المشاركة البناءة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات. بيد أن الوقت قد حان الآن للانتقال إلى "حوار تحويلي" يخرج بتوصيات ملموسة متعلقة بالسياسات العامة وإجراءات المتابعة.

٢٥ - وتم وضع التصور المفاهيمي لبرنامج العمل الخماسي المؤلف من ثمان نقاط في اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في موريشيوس والمنتدى الاجتماعي العالمي بشأن الهجرة في الفلبين، اللذين عقدا كلاهما في عام ٢٠١٢، وتم تطويره أكثر خلال سلسلة من المشاورات الإقليمية والمواضيعية والوطنية التي نظمت في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٣. وأعرب المجتمع المدني عن استعداده للعمل مع الدول الأعضاء، استنادا إلى الخطة المؤلفة من ثمان نقاط، لوضع برنامج عمل يجري اعتماده في الحوار الرفيع المستوى. ويمكن استعراض تنفيذ البرنامج في الاجتماعات الحكومية الدولية المقبلة، بما في ذلك اجتماعات المنتدى العالمي.

٢٦ - وأشار الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة والتنمية إلى أنه، رغم الإقرار على نحو محدود بمساهمة المجتمع المدني خلال الحوار الرفيع المستوى الأول في عام ٢٠٠٦، فقد أصبح المجتمع المدني شريكا قويا وقيما قبيل انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني. وقد أعرب عن تقديره لبرنامج العمل المؤلف من ثمان نقاط الذي يتسم بالعملية والتركيز، والذي يعالج تحديات معينة ويتضمن توصيات ملموسة بشأن السياسات العامة. وقال الممثل الخاص إنه يتوقع أن يقدم المجتمع المدني مساهمة مفيدة في الحوار الرفيع المستوى المقبل، خاصة بالمساعدة في تحديد أولويات للعقد المقبل يمكن لجميع الأطراف الفاعلة الاتفاق بشأنها.

خامسا - الموضوع ١: العمالة المهاجرة والتنقل

ألف - هجرة العمالة وحقوق الإنسان

٢٧ - شدد مشاركون يمثلون العمال وأرباب العمل معا على أن انتقال الناس دوليا يظل مدفوعا بتعمق عولمة الإنتاج وأسواق العمل. ومع ذلك، يظل العمال المهاجرون وأسرهم يتعرضون للانتهاكات والاستغلال في سوق العمل الرسمية وغير الرسمية. وينبغي أن تكفل الحكومات الحماية وتعزيز والإعمال لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم. وحُثت الحكومات على التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمال وتنفيذها، ولا سيما الصكوك التي تحمي العمال المهاجرين، من قبيل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠، فضلا عن مختلف الاتفاقيات والأحكام التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وينبغي للحوار الرفيع المستوى لعام

٢٠١٣ أن يؤكد من جديد على الدور القيادي للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية، في إعمال حقوق العمال المهاجرين.

باء - هجرة العمالة والعمل اللائق

٢٨ - رغم أن الهجرة الدولية تمثل تجربة إيجابية لملايين العمال المهاجرين وأسرهم، يعاني الكثيرون من تدني ظروف العمل والمعيشة. وعلى وجه التحديد، يخضع العديد من المهاجرين للأجور المتدنية، وبيئات العمل غير المأمونة، والغياب شبه الكامل لشبكات الضمان الاجتماعي، والحرمان من حرية تكوين الجمعيات وحقوق العمال، والتمييز، وكره الأجانب. وكثيرا ما تؤدي برامج الهجرة الدائرية إلى حجب حقوق المهاجرين وأسرهم وينبغي الاستعاضة عنها بسياسات هجرة تركز على لم شمل الأسر وتتضمن مسارات لنيل الجنسية. ودعا المشاركون إلى توفير العمل اللائق للجميع، في مناخ من الحرية، والإنصاف، والأمن، والكرامة الإنسانية، في الوطن وفي الخارج معا.

٢٩ - وعوضا عن التركيز على استراتيجيات إدارة الهجرة وحسب، ينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يعزز وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للفقر وغيره من الأسباب الجذرية للهجرة الدولية. وينبغي تعزيز أسواق العمل الداخلية، مما يمكن الناس من العثور على العمل اللائق وظروف المعيشة المناسبة في أوطانهم، والترويج بذلك للحق في عدم الهجرة. وباختصار، ينبغي أن تكون الهجرة خيارا، لا ضرورة. ورغم أن الهجرة يمكن أن تسهم في نتائج التنمية البشرية، فهي لا تشكل بديلا عن السياسات الإنمائية الوطنية.

جيم - استقدام العمال المهاجرين على نحو أخلاقي ومسؤول

٣٠ - ينطوي خفض تكاليف هجرة العمالة على إمكانات لا يستهان بها في زيادة المكاسب الناجمة عن الهجرة، خاصة ما يعود منها بالفائدة على العمال المهاجرين وأسرهم. وفي هذا الصدد، أوصى أعضاء حلقة النقاش بوضع ضوابط أشد صرامة لقطاع الاستقدام ومكافحة ممارسات انتهاك الحقوق. وقد حثوا الدول الأعضاء على القيام بما يلي: (أ) وضع معايير أخلاقية ومسؤولية لاستقدام العمال، وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية؛ (ب) إحكام إجراءات الترخيص لوكالات الاستقدام؛ (ج) فرض عقوبات وجزاءات على الوكالات التي تنتهك القواعد والمعايير؛ (د) تنفيذ نظم للاستعراض والرصد لوكالات الاستقدام يقودها المستخدمون. علاوة على ذلك، ينبغي لأرباب العمل تحمل أعباء رسوم استعمال خدمات وكالات الاستقدام لا تحميلها للعمال المهاجرين.

٣١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قدمت الدول الأعضاء أمثلة على جهودها المبذولة لتنظيم قطاع الاستقدام ودعت المجتمع المدني إلى مساعدتها في هذه المهمة العاجلة. وأقرت الدول بفوائد عمليات تقييم المهارات قبل النشر والتدريب السابق للسفر، وهو ما من شأنه الحد من التكاليف الاجتماعية والمالية لهجرة العمالة. ويمكن تعزيز فوائد الهجرة بضمان إمكانية نقل حقوق الضمان الاجتماعي وغيره من الحقوق المكتسبة فضلاً عن السماح للعمال المهاجرين بالحصول على الجنسية المزدوجة.

سادسا - الموضوع ٢: حقوق المهاجرين وحمايتهم

ألف - التصديق على صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٢ - شدد المشاركون على الترابط الأصيل بين الهجرة الدولية وحقوق الإنسان والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم كمهاجرين. ويتعين على الحكومات ضمان أن تكون الهجرة مأمونة ومنظمة وتتم في ظروف إنسانية.

٣٣ - ونظرا لأن عدد الدول الأعضاء التي صدقت على صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة بالمهاجرين قليل نسبيا، كرر المشاركون دعوتهم إلى الدول الأعضاء كي تصدق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وتنفذها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وبصفة خاصة، يتعرض الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين ذوي الوضع غير القانوني للعنف والاستغلال والاعتداء عند عبور الحدود الدولية ويحتاجون إلى الحماية.

٣٤ - وتتضرر غالبية البلدان من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وينبغي للحكومات تعزيز جهودها لمحاربة هذه الأشكال من الجريمة العابرة للحدود الوطنية ومساعدة الضحايا بتوفير فرص الحصول على الخدمات والعدالة والحماية من الإعادة القسرية.

٣٥ - وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة محاربة كره الأجانب والخطاب السليبي الذي يستهدف المهاجرين. ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى زيادة توعية الجمهور بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون لبلدان المنشأ والمقصد فضلا عن أوجه معاناتهم وخبراتهم الشخصية وحقوقهم ومسؤولياتهم.

باء - أطفال المهاجرين والنساء المهاجرات

٣٦ - لاحظ أعضاء الفريق أنه رغم أن الهجرة يمكن أن تكون تجربة تمكينية، فإن المهاجرين من الشباب والنساء يكونون عرضة بشكل خاص لمخاطر العنف، والاستغلال، والاعتداء،

وكثيرا ما يفتقدون إلى الخدمات الأساسية، من قبيل التعليم، والإسكان، والعدالة، والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ويستتبع اعتماد نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء الهجرة توفير إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات على قدم المساواة لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم.

٣٧ - وحثّ الدول الأعضاء على كفالة حصول أطفال المهاجرين على الحقوق وأشكال الحماية التي تضمنها اتفاقية حقوق الطفل ووضع حد للممارسة المتفشية المتمثلة في احتجاز أطفال المهاجرين. وينبغي أن يظل من يقعون في الوطن من نساء وأطفال المهاجرين الدوليين يحصلون بشكل متساوٍ على الخدمات العامة، والحقوق، والحماية، والضمان الاجتماعي، حتى مع بقاء الأزواج في الخارج، وينبغي أن تشملهم البرامج الإنمائية الوطنية.

جيم - المهاجرون الذين يعانون الأزمات والشدائد والذين هم في أوضاع انتقالية

٣٨ - لقد وجهت الأزمات الأخيرة الانتباه إلى معاناة العمال المهاجرين الذين تنقطع بهم السبل في ظروف قاسية. وينبغي أن تكون مساعي توفير المساعدة والحماية مدفوعة بمبدأ تلبية الاحتياجات أولا. وينبغي معالجة الثغرات في توفير الحماية والمساعدة، خاصة للنساء والأطفال.

٣٩ - ودعا المشاركون إلى وضع إطار عام لتحديد وضمان حقوق من ينتقلون في سياق الأزمات الإنسانية أو من يقعون ضحايا للصددمات النفسية أثناء العبور. وطلب المشاركون أيضا توضيح أدوار ومسؤوليات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي في هذا الصدد. وأشار بعض المشاركون إلى أن الإطار ينبغي أن ينطبق أيضا على المهاجرين الذين يقعون في برائن السخرة، أو الذين يعلقون في حالات العبور أو غير ذلك من ظروف العوز. وينبغي أن ينص الإطار على مبادئ عدم التمييز وعدم الإعادة قسرا ووحدة الأسرة، وكذلك على قواعد وممارسات فعالة فيما يتصل بتدفقات المهاجرين المختلطة.

٤٠ - وحثّ الحكومات على تحسين ممارساتها لإدارة الحدود وعلى تدريب حرس الحدود بغية وضع استجابات ملائمة للمهاجرين في حالات العبور والأزمات. وينبغي أن يشكل الاحتجاز الإجراء الأخير، وينبغي أن تتاح لمن يتم احتجازهم فرص الوصول إلى عدالة فعلية. ودعا المشاركون الدول الأعضاء إلى توسيع الفرص أمام الهجرة النظامية، بما في ذلك توسيعها أمام العمال غير المهرة، عوضا عن الاعتماد حصرا على أمن الحدود وتكليف كيانات خارجية بتنفيذ ضوابط الحدود. وطلب عدد من المشاركين التمييز بوضوح بين الوكالات التي تقدم الخدمات للمهاجرين وتلك التي تركز على إنفاذ القوانين وتأمين الحدود. علاوة

على ذلك، من شأن التصدي للفقر والأسباب الجذرية الأخرى للهجرة أن يفضي إلى نقصان عدد حالات العبور غير القانوني وإلى انخفاض معدلات تهريب المهاجرين.

٤١ - وحث المشاركون آليات التعاون الإقليمية، بما في ذلك العمليات التشاورية، على التصدي لمسألة المهاجرين الذين يعلقون في حالات الأزمات وفي حالات العبور. وبعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، ينبغي إنشاء فريق من أصحاب مصلحة متعددين معني بالمهاجرين في حالات الكوارث، على أن تتمثل مهمته الرئيسية في وضع سجل للوثائق القانونية والمبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بهدف تحديد الثغرات في نظم تقديم الحماية والمساعدة للمهاجرين المعرضين للخطر. وينبغي أن يشمل ذلك الفريق ممثلين للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني فضلاً عن المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. إضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء فريق عامل للمجتمع المدني ليعمل بمثابة حلقة وصل بين منظمات المجتمع المدني والفريق المتعدد أصحاب المصلحة.

٤٢ - وأشاد ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بعمل منظمات المجتمع المدني في الاستجابة لاحتياجات المهاجرين الذين يعيشون في ظروف أزمات، خاصة خلال الأحداث الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وليبيا، وحثوا على مواصلة عملها الهام. ووجه بعض المتكلمين الانتباه إلى مبادرة الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة والتنمية للتصدي لمعاناة المهاجرين المتضررين من النزاعات الأهلية وغيرها من الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية والكوارث الطبيعية. وحثت الدول الأعضاء على التركيز بصفة خاصة، في سياق تنفيذ هذه المبادرة، على عناصر التأهب والحماية والتنسيق.

٤٣ - وفيما يتعلق بممارسات الحماية الفعالة، أُشير إلى أن هناك عدة أطر موجودة بالفعل، من قبيل خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط والمتعلقة بحماية اللاجئين والهجرة المختلطة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإطار التنفيذي المتعلق بأزمة الهجرة الذي بادرت به المنظمة الدولية للهجرة، وإطار العمل الدولي لتنفيذ البروتوكولين المتعلقين بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأُهيب بالحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي تعزيز التعاون في تنفيذ مبادراتها للحماية. وينبغي تعليق أنشطة الإنفاذ الموجهة ضد المهاجرين الذين تحدد بهم الأزمات والذين يعيشون في حالات عبور.

سابعاً - منظورات الشباب

٤٤ - أكد ثلاثة مهاجرين شباب، وهم يسلطون الضوء على تجاربهم الشخصية، أهمية اتخاذ نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء مسألة الهجرة الدولية والتنمية. والمهاجرون بشر لهم أسر وآمال وأحلام وحقوق أصيلة يجب على الحكومات احترامها وحمايتها وتعزيزها. ولجميع الناس حقوق مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية أساسية يجب صونها، سواء كانوا مهاجرين يعيشون في الخارج أو مواطنين يعيشون في بلدانهم الأصلية. والأطفال والمراهقون عرضة بشكل خاص للعنف والاستغلال والاعتداء. وعندما يكون الشباب بدون صحة أهلهم أو عندما يتركهم أهلهم خلفهم أو عندما يكونون في وضع غير قانوني، فإنهم كثيراً ما يواجهون الاحتجاز أو الترحيل أو الافتقار إلى الحقوق والخدمات الأساسية.

٤٥ - وأكد المهاجرون الشباب أن الهجرة ينبغي أن تكون خياراً لا ضرورة. وحثوا البلدان على تهيئة الظروف التي تمكن جميع المواطنين من إيجاد أسباب رزق مستدامة في أوطانهم. وأكد المتكلمون، وهم يشيرون إلى تجاربهم الشخصية، أن من ينتقلون إلى أماكن أخرى يساهمون في التنمية. ولا ينبغي اعتبار المهاجرين خطراً، وإنما ينبغي النظر إليهم بوصفهم أشخاصاً يسعون إلى تحسين رفاههم العام والذين تعود أعمالهم بالفائدة على بلدان المنشأ والمقصد على السواء. وبالنظر إلى الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ والمناقشات المقبلة بشأن الهجرة العالمية، ركز جميع المتكلمين على أهمية إشراك المهاجرين في تلك الاجتماعات. إذ ينبغي الإصغاء إلى أصواتهم مما سيذكر أعضاء الوفود بالأبعاد الإنسانية للهجرة العالمية، ويجعل المناقشة تركز بصلابة على الواقع المعاش على الأرض.

ثامناً - الموضوع ٣: التنمية البشرية والإجراءات المتصلة بالشتات

ألف - المهاجرون والشتات: شركاء عالميون في التنمية

٤٦ - أقر أعضاء الفريق بإمكانية تعزيز المساهمة الإيجابية لمجتمعات الشتات في التنمية في الوطن وفي الخارج. ويعمل أفراد جماعات الشتات بمثابة قنوات هامة لنقل المعارف والمعلومات، وهم يدعمون مجتمعات أوطانهم مالياً عن طريق التحويلات، ويقومون بأدوار مشغلي الأعمال الحرة أو المحسنين. وبالنظر إلى هذه المساهمات وغيرها، ينبغي لمقرري السياسات وضع سياسات وبرامج تنمي مشاركة مجتمعات الشتات.

٤٧ - والمهاجرون وأفراد مجتمعات الشتات المندمجون جيداً في بلدان المقصد بوسعهم المساهمة في بلدانهم الأصلية على نحو أفضل من غير المندمجين. وأوصى عدد من المشاركين بضرورة اعتبار جماعات الشتات شركاء على الوجه الأكمل في التنمية. ولكي تحقق هذه الشراكة المرجو

منها، يتعين على المؤسسات أن تفهم دور المهاجرين ومجتمعات الشتات وتقييمه وتدعمه وأن تتعاون معهم لبلوغ نتائج ملموسة وعملية من أجل المزيد من التنمية البشرية.

٤٨ - وكرر المتكلمون التأكيد على أن حقوق الإنسان والتنمية مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، وأن احترام حقوق الإنسان والحريات لجميع المهاجرين أمر أساسي لجني ثمار الهجرة. والمهاجرون الذين يعيشون في أوضاع غير قانونية يتجنبون بصفة خاصة الانضمام إلى منظمات الشتات. ومن ثم حث أعضاء الحلقة الدول الأعضاء على دعم منظمات الشتات أياً كان الوضع القانوني لأعضائها. ويمكن لاتخاذ تدابير ملموسة، من قبيل منح الجنسية المزدوجة، وحقوق التصويت، وإمكانية نقل الاستحقاقات الاجتماعية، بما يشمل المعاشات التقاعدية، والاعتراف بالدرجات العلمية والمؤهلات والمهارات، أن يزيد مساهمات مجتمعات الشتات ومن شأنه تعزيز تنقل المهاجرين وعودتهم.

باء - تنمية قدرات مجتمعات الشتات

٤٩ - رغم أن الحكومات أخذت تقرر بصورة متزايدة بأهمية مشاركة الشتات في التنمية، فإن جماعات الشتات كثيراً ما تعجز عن المشاركة الكاملة مع الأطراف الفاعلة الأخرى. وهناك طلب متنامٍ على قيام مجتمعات الشتات بتوجيه تدفقها المالية، ودعم الاستثمارات الطويلة الأجل، ونقل المعارف بهدف تطوير تشغيل الأعمال والابتكار في الوطن وفي الخارج. ولا بد من توفير فرص الوصول إلى شبكات الأعمال، والقروض، والتمويل المضاهي أو المنح التي تعطى على أساس تنافسي، والتدريب في مجال الأعمال التجارية، وذلك لتحقيق النطاق الكامل لمساهمة مجتمعات الشتات في التنمية. ودعا بعض المشاركين إلى وضع مخططات للتمويل تدعم المبادرات الإنمائية الصغيرة الحجم للمهاجرين، من قبيل مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، والتي تمولها المفوضية الأوروبية.

جيم - الهجرة والمهاجرون وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠ - دعا المشاركون إلى إدماج مسألة الهجرة الدولية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشكل الهجرة عنصراً أساسياً في عمليات التنمية وعاملاً مؤثراً في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء. ويمكن للهجرة الدولية، عند دعمها بالمجموعة السليمة من السياسات، أن تشكل قوة إيجابية من أجل التنمية. وينبغي تحديد مؤشرات وأهداف ملموسة بشأن الهجرة بهدف رصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز فوائد الهجرة والتصدي لتحدياتها. ودعا بعض المشاركين إلى إدراج الهجرة بوصفها هدفاً قائماً بمحد ذاته،

في حين أشار آخرون إلى أن الهجرة يمكن أن تصبح جزءاً من الأهداف الإنمائية الأخرى، مثل الأهداف التي تركز على الحد من الفقر أو الشراكات الإنمائية. وينبغي توفير الوسائل والحقوق والحماية لمن ينتقلون لتنمية إمكاناتهم الكاملة والإسهام بالتالي في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد.

دال - تحسين قاعدة الأدلة

٥١ - أشار المشاركون إلى أن وضع السياسات المستند إلى الأدلة وإجراء المناقشات العامة المستنيرة أمران يتطلبان بيانات وتحليلات جيدة التوقيت وموثوق بها ويسهل الوصول إليها. ورغم أن من المعلوم أن معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة الدولية تشكل العناصر الرئيسية الثلاثة للتغير الديموغرافي العالمي، فإن الهجرة الدولية هي التي تحظى بأقل قدر من التفهم من بين تلك الظواهر. وقد ظلت شعبتا السكان والإحصاءات التابعتان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تشكّلان، منذ إنشائهما، المصدرين الرئيسيين للتقديرات والتوقعات الديموغرافية العالمية؛ إلا أن عملهما يعتمد بشكل مكثف على النظم الوطنية لجمع البيانات التي كثيراً ما تنتج بيانات ناقصة من حيث النوع أو الكم.

٥٢ - ويوفر الحوار الرفيع المستوى فرصة فريدة للتشجيع على بناء القدرات المطرد في مجال بيانات الهجرة. وهناك حاجة ماسة إلى بيانات جيدة التوقيت وقابلة للمقارنة عن أعداد المهاجرين وتدفقات الهجرة، مشفوعة بمعلومات عن بلد الميلاد، وبلد الجنسية، وبلد الإقامة السابق، ومفصلة حسب العمر، والجنس، ومستويات التعليم والمهارات. ونظم المعلومات ذات الصلة في حاجة عاجلة إلى التحسين. وبغية معالجة الثغرات والعيوب في البيانات، أوصى بعض المشاركين بإجراء تقييم عالمي للبيانات والقدرات المتاحة. وستكون لبذل جهد مشترك بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث فائدة كبيرة في تعزيز الهياكل الأساسية التقنية والخبرات لتحسين قاعدة الأدلة بشأن الهجرة الدولية.

تاسعا - الموضوع ٤: حوكمة الهجرة والشراكات المتعلقة بها

ألف - اتخاذ نهج يقوم على حقوق الإنسان ويراعي الشؤون الجنسانية ومحوره المهاجرون إزاء الهجرة والتنمية

٥٣ - أقر أعضاء الفريق بأنه قد تحقق الكثير في تعزيز الحوار والتعاون في ميدان الهجرة الدولية والتنمية منذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول في عام ٢٠٠٦. وقد أصبح المجتمع المدني شريكا نشطا ومحترما في المناقشات العالمية وهو قد استعد جيدا للاجتماع الرفيع

المستوى الوشيك الانعقاد. وفي الوقت نفسه، يتطلب كل من تدويل الأسواق وزيادة التنقل مستويات جديدة من المشاركة والتعاون فيما بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمهاجرين، وجماعات الشتات، واتحادات أرباب العمل، والعمالة المنظمة، والقطاع الخاص. وبوسع مسار المناقشات والشراكات في المستقبل أن يستفيد من الأمثلة على الممارسات الجيدة ونماذج الحوكمة الرشيدة من جانب الأطراف الفاعلة في ميدان الهجرة على المستويات الدولية والثنائية والوطنية والمحلية، بما يشمل بصورة خاصة المدن والسلطات المحلية.

٥٤ - وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ نهج يقوم على حقوق الإنسان ويراعي الشؤون الجنسانية ويكون محوره المهاجرون إزاء الهجرة والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن برنامج العمل الخماسي المؤلف من ثمان نقاط للمجتمع المدني، الذي يحدد مسائل رئيسية وتوصيات متعلقة بالسياسات لكي يتم تناولها بالنظر في الحوار الرفيع المستوى، يتسم بأهمية كبيرة. ويجب على الجميع الاعتراف بالحق في البقاء، وفي الهجرة، وفي العودة، وكذلك مبادئ عدم التمييز وعدم تجريم المهاجرين.

باء - الشراكة والتعاون والاتساق

٥٥ - تتطلب الهجرة، بوصفها ظاهرة عالمية، استجابة عالمية. وأكد المشاركون على أهمية الشراكات والتعاون والاتساق على جميع المستويات. ووفر المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية محفلاً مفيداً لإجراء حوار غير رسمي بين الحكومات، حيث تم الاعتراف بالمجتمع المدني بوصفه محاوراً هاماً. ويشكل المنتدى العالمي المعني بالهجرة آلية هامة لإحكام التعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة. وساد توافق عام في الآراء بضرورة ترسيخ موضوعي المهاجرين والهجرة، والحوكمة العالمية لهما، في جدول أعمال الأمم المتحدة وفي برامج عمل كيانات الأمم المتحدة. ودعا ممثلو المجتمع المدني إلى إنشاء محافل جديدة للتحاور المنتظم بين الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

٥٦ - وأشار المشاركون إلى أهمية التعاون العملي، لا سيما على الصعيد المحلي. فالمدن، التي يعيش فيها معظم المهاجرين، تقوم بدور أساسي في وضع السياسات التي تحمي حقوق المهاجرين وتعزز مساهمتهم في أوطانهم وفي الخارج. وحتى الآن، لا يجد القطاع الخاص والأطراف في التنمية والمهاجرون التمثيل الكافي في المناقشات وفي العمليات النشطة لوضع السياسات بشأن المهاجرين. ومن شأن إدراج تلك الأصوات أن يسهم في صياغة نهج ملموس إزاء الهجرة والتنمية يقوم على حقوق الإنسان ويراعي الشؤون الجنسانية ويكون محوره المهاجرون.

عاشراً - الخلاصة

٥٧ - لاحظ مقرر جلسات الاستماع غير الرسمية أن تحضيرات المجتمع المدني للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ كانت منتظمة أكثر عن تحضيراته للحوار الرفيع المستوى الأول، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة، والتفهم، والدعوة، والتنظيم. وفوق كل شيء، يدرك المجتمع المدني الفرصة التاريخية التي يتيحها الحوار الوشيك الانعقاد وهو على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء للعمل بشأن إجراءات ملموسة لتعزيز فوائد الهجرة لجميع المعنيين خلال الخمس سنوات المقبلة.

٥٨ - وقد حان الوقت للانتقال إلى "حوار تحويلي" يخرج بتوصيات ملموسة متعلقة بالسياسات العامة وإجراءات للمتابعة. ويتضمن برنامج العمل الخماسي المؤلف من ثمان نقاط للمجتمع المدني تفاصيل للقضايا الرئيسية ويعرض توصيات تهدف إلى حماية المهاجرين، وضمان احترام حقوقهم، وزيادة الفوائد التي تحققها الهجرة الدولية بالنسبة للتنمية. وأعرب المقرر عن أمله في أن يؤذن الحوار الرفيع المستوى ببدء مرحلة جديدة من التعاون البناء تمكن من صياغة غايات وأهداف مشتركة بما يلزمها من رصد ومتابعة ملائمين.

٥٩ - وقام ممثل لمكتب رئيس الجمعية العامة بشكر أعضاء فريق المناقشة الافتتاحي وحلقات النقاش والمقدمين والمشاركين لمشاركتهم في جلسات الاستماع وإسهامهم فيها. وتمشيا مع الهدف العام للحوار الرفيع المستوى، نجحت جلسات الاستماع في تحديد عدد من التدابير الملموسة من أجل تعزيز الاتساق والتعاون في ميدان الهجرة الدولية والتنمية. وأعرب الممثل عن أمله في أن تستمر المناقشات على جميع المستويات خلال الشهور المقبلة لكي يستفيد منها الحوار الرفيع المستوى في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقال إن المكتب يتطلع قدما لتلقي الأسماء بالنسبة للممثلين الذين سيتكلمون باسم المجتمع المدني في الحوار الرفيع المستوى في تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل الحوار الرفيع المستوى فرصة فريدة للجميع، بما في ذلك المجتمع المدني، للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال الهجرة الدولية والتنمية واقتراح خطوات ملموسة وإجراءات للمتابعة من أجل تحسين رفاه المهاجرين وغير المهاجرين على حد سواء.

برنامج جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء التي عقدتها الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

الساعة ١٠:٠٠-١٣:٠٠ جلسة الصباح

الساعة ١٠:٠٠-١٠:١٥ افتتاح الجلسات

بيان يدلي به رئيس الجمعية العامة

بيان يدلي به نائب الأمين العام

الساعة ١٠:١٥-١٠:٥٠ فريق المناقشة الافتتاحي: نبذة تاريخية ونظرة إلى ما بعد الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣

الساعة ١٠:٥٠-١١:٥٥ الموضوع ١: العمالة المهاجرة والتنقل

الساعة ١١:٥٥-١٣:٠٠ الموضوع ٢: حقوق المهاجرين وحمايتهم

الساعة ١٥:٠٠-١٨:٠٠ جلسة بعد الظهر

الساعة ١٥:٠٠-١٥:٣٥ منظورات الشباب: أصوات من أجل التغيير

الساعة ١٥:٣٥-١٦:٤٠ الموضوع ٣: التنمية البشرية والإجراءات المتصلة بالشتات

الساعة ١٦:٤٠-١٧:٤٥ الموضوع ٤: حوكمة الهجرة والشراكات المتعلقة بها

الساعة ١٧:٤٥-١٨:٠٠ اختتام جلسات الاستماع

بيان يدلي به المقرر

بيان يدلي به ممثل لمكتب رئيس الجمعية العامة